فلسطين، اهتداء بمقررات مؤتمر القمة في الرباط لعام ١٩٧٤، ومؤتمري: الرياض والقاهرة لعام ١٩٧٦». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الخامس، البيان الختامي**، كانون الثاني ــ يناير، ١٩٧٧).

٦ ــ مجلس الاتحاد السابع (تونس، ١٤ ــ ١٥، حزيران ــ يونيو، ١٩٧٩): لهذا المجلس اهمية خاصة، وهو يشكّل معلما هاما على درب مسيرة الاتحاد، فقد جاء عقب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم معاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني، وما جرّه هذا التوقيع من نكسة على النضال العربي ضد العدو الصهيوني، وذلك بخروج النظام المصري من الصف العربي وانحيازه الى صف العدو الامبريالي الأميركي ــ الصهيوني.

وقد علّق المجلس عضوية مجلس الشعب المصري في الاتحاد البرلماني العربي، تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر)، سنة ١٩٧٨، واصدر بيانا مطوّلا جاء فيه: «... **وقد بحث المجلس الواقع المؤلم الذي نتج عن مبادرة السادات في زيارته المشؤومة للقدس وما تبع ذلك من اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية التدميرية المصرية ــ الاسرائيلية، وما ترتّب على ذلك من عبء المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمة العربية، قيادات وبرلمانات وجماهير، لمواجهة اخطار الهجمة التآمرية الامبريالية والصهيونية الاسرائيلية ضد شعب فلسطين والأمة العربية في معركة صراعها الرئيسي مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية، من اجل إحباط مشروع الحكم الذاتي التآمري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، بما يمكّن شعب فلسطين من العودة الى وطنه المحرر وتقرير مصيره وإقامة دولته الديمقراطية الفلسطينية فوق ترابه الوطني**».

ثم اوضح البيان حجم الهجمة الصهيونية الاسرائيلية والامبريالية، و«ما فعله السادات باتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية من عزل لمصر ودورها عن الأمة العربية وواجباتها القومية، ومن تفريط كامل بحقوق شعب فلسطين الوطنية في التحرير والعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، ومن محاولة لالغاء المكاسب النضالية التي حققها نضال شعب فلسطين لقضيته في الأمم المتحدة وفي مجال الرأي العام الدولي».

ثم ذكر ان هذا كله يتطلب اقصى درجات التضامن العربي في وحدة الهدف والعمل لتنفيذه وفق خطط عملية متكاملة مدروسة. ومن هذا المنطلق رأى الاتحاد البرلماني العربي ان ما اتخذه مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد واجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب من قرارات وما حددوه من اهداف مرحلية يمثّل قاعدة صحيحة وعملية لتحقيق التضامن العربي.

ورأى المجلس في «المفاوضات التي يجريها السادات مع ممثلي العدو الصهيوني بشأن مشروع الحكم الذاتي الاداري للضفة الغربية وقطاع غزة» تآمرا على شعب فلسطين وقضيته، وهو يعطي الاحتلال الصهيوني صفة الديمومة بالاتفاق. ولذلك رفض المجلس مشروع الحكم الذاتي هذا، «كما رفض مبدأ احقية النظام المصري وغيره في البحث والتقرير بما يتصل بشعب فلسطين وحقوقه، ذلك انه بالاضافة الى الأخطار الوطنية والقومية المترتبة على تصرفات النظام المصري في هذا الصدد فإن شعب فلسطين معترف به كشعب وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد. وقد ايد المجلس كذلك كافة الاجراءات العربية والفلسطينية التي من شأنها إحباط مشروع الحكم الذاتي ورفض اي تصرف يشير الى اي نوع من انواع الوصاية على شعب فلسطين». وكذلك ادان المجلس السياسة الأميركية، واعتبرها معادية لمصالح الأمة العربية وفي مقدمتها مصالح شعب فلسطين وحقوقه الثابتة. كما ادان قرار الحكومة الكندية آنذاك بنقل مقر سفارتها من تل ــ ابيب الى القدس، واعتبره «عدوانا صارخا على حقوق الأمة العربية وشعب فلسطين، واعتبار كل دولة تتخذ مثل هذا القرار في الموقع المعادي نفسه». وقرر القيام بالاتصالات اللازمة لالغاء هذا القرار ولتحقيق الالتزام العالمي بقرارات